LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

مداخلة شفهية

جلسة ليبيا بالمائدة المستديرة بين المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني

12 يونيو 2026، لاهاي

السيدات والسادة الحضور،

أنا أحمد مصطفى، رئيس قسم التوثيق في منظمة رصد الجرائم في ليبيا، وهي منظمة يقودها الناجون تعمل منذ أكثر من سبع سنوات على رصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية في ليبيا، والدفع نحو محاسبة المسؤولين عنها وجبر الضرر الواقع على الضحايا.

أتحدث إليكم اليوم انطلاقًا من عملنا الميداني المتواصل، ومن تواصلنا المستمر مع الضحايا والمجتمعات المتضررة. والرسالة الأساسية التي نحملها هي أن الضحايا ما زالوا ينظرون إلى المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها أحد آخر المسارات المتاحة لهم للوصول إلى العدالة، وأن هذا المسار لا ينبغي أن يتوقف عند هذه المرحلة.

في ليبيا، ما تزال الانتهاكات الجسيمة تُرتكب بصورة مستمرة وواسعة النطاق، في ظل غياب تحقيقات وطنية فعالة، واستمرار نفوذ قيادات ومسؤولين لديهم النفوذ للاستمرار في الإفلات من العقاب. فالاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل خارج نطاق القانون، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة، ما تزال أنماطًا مستمرة في مختلف أنحاء البلاد، وقد ترقى في كثير من الحالات إلى جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

خلال عام 2025 فقط، وثقت منظمة رصد أكثر من 850 انتهاكًا جسيمًا شملت الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون وغيرها من الانتهاكات الخطيرة، من بينها 131 حالة احتجاز تعسفي. كما تشير قاعدة بيانات رصد إلى استمرار الأنماط ذاتها خلال عام 2026، حيث وثق فريقنا الميداني، حتى موعد هذه المداخلة، أكثر من 230 انتهاكًا، من بينها أكثر من 41 حالة اعتقال تعسفي. ولا تعكس هذه الأرقام حوادث معزولة، بل تؤكد استمرار نمط واسع من الانتهاكات يغذيه غياب المحاسبة.

السيدات والسادة،

لا يمكن النظر إلى هذه الانتهاكات بمعزل عن واقع العدالة الوطنية في ليبيا. فقد امتد الانقسام السياسي والأمني إلى المؤسسة القضائية، بما حدّ من قدرتها واستقلاليتها للتحقيق في الجرائم الجسيمة ومحاسبة المسؤولين عنها. كما يواجه الضحايا صعوبات جدية في الإبلاغ أو طلب الانتصاف، بسبب الخوف من الانتقام وانعدام الثقة في أي مسار وطني للمحاسبة، وهو ما يعمق حلقة الإفلات من العقاب.

في هذا السياق، ما يزال عدد من المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية فارين من العدالة. كما لا يزال بعضهم يتمتع بنفوذ وسلطة داخل ليبيا، رغم صدور أوامر قبض بحقهم، أو رغم إعلان السلطات الليبية اعتقالهم دون اتخاذ خطوات فعلية لتسليمهم إلى المحكمة أو محاكمتهم أمام جهات قضائية مختصة ومستقلة.

وتبرز قضية أسامة نجيم مثالًا واضحًا على ذلك. فبعد إعادته إلى ليبيا من إيطاليا دون تسليمه إلى المحكمة، أعلنت السلطات الليبية اعتقاله. إلا أن المعلومات التي وثقتها رصد تشير إلى أنه لا يخضع لاحتجاز فعلي، بل يواصل ممارسة نفوذه داخل سجن معيتيقة. ويؤكد ذلك خطورة استخدام ادعاءات التحقيق أو الاحتجاز الذي اعلن عنه النائب العام الليبي كغطاء لحماية مطلوبين للمحكمة من التسليم والمحاسبة.

إن عدم تنفيذ أوامر القبض، أو استخدام إجراءات محلية غير جادة لحماية المطلوبين من التسليم، يضعف ثقة الضحايا في مسار العدالة الدولية، ويقلل من الأثر الرادع للمحكمة. كما يوجه رسالة إلى الضحايا مفادها أن المسؤولين عن الجرائم الجسيمة يمكنهم الاستمرار في ممارسة نفوذهم دون محاسبة، بينما يبقى الضحايا الطرف الأضعف والأكثر تعرضًا للخطر.

ومن هنا، فإن حماية الضحايا والشهود ليست مسألة إجرائية ثانوية، بل شرط أساسي لأي مسار محاسبة فعال. فقد أبدى عدد من الضحايا استعدادهم للتعاون مع المحكمة ومع الممثلين القانونيين للضحايا، إلا أن هذا التعاون لا يزال يُواجَه بمخاطر جدية، بما في ذلك التهديدات والأعمال الانتقامية، في ظل استمرار نفوذ الجماعات المسلحة وهشاشة الوضع الأمني. وهذا يتطلب تعاملًا مراعيًا للسياق الليبي وضرورات الحماية.

ورغم هذا الواقع، مثّل اعتقال خالد الهيشري وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، باعتباره أحد أبرز المسؤولين السابقين في سجن معيتيقة المشتبه في ارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، حدثًا مهمًا في مسار العدالة في الحالة الليبية. ومن خلال تواصلنا مع الضحايا والشهود، لمسنا أن هذه الخطوة أعادت قدرًا من الثقة في المحكمة، ليس فقط لدى الضحايا المعنيين بهذه القضية، بل أيضًا لدى ضحايا انتهاكات أخرى ما زالوا ينتظرون العدالة.

لكن هذا الأمل ما يزال هشًا. فالحالة الليبية لا ينبغي أن تتوقف عند قضية واحدة أو نطاق محدود من التحقيقات، وما يزال ضحايا جرائم جسيمة أخرى يخشون أن يؤدي إنهاء مرحلة التحقيقات إلى إغلاق فعلي لمسارات المحاسبة عن جرائم قد تدخل ضمن اختصاص المحكمة.

بناءً على ذلك، تدعو منظمة رصد الجرائم في ليبيا مكتب المدعي العام إلى مواصلة التحقيقات في الحالة الليبية وضمان استمرارها بما يتناسب مع طبيعة الانتهاكات والجرائم المستمرة في البلاد، وألا يؤدي الانتقال إلى المرحلة القضائية أو أي إعلان يتعلق بإنهاء مرحلة التحقيقات إلى إغلاق مسارات المساءلة عن الجرائم التي ما تزال تُرتكب حتى اليوم.

كما تدعو رصد مكتب المدعي العام إلى توضيح رؤيته للمرحلة المقبلة في الحالة الليبية، بما يشمل نطاق التحقيقات المستقبلية وآليات التعامل مع الأدلة والوقائع الجديدة، والنظر في توسيع التحقيقات بما يعكس اتساع أنماط الجرائم والانتهاكات الجسيمة المرتكبة في ليبيا، مع إعطاء أولوية أكبر لملاحقة المسؤولين والقادة الأعلى مستوى ممن يمتلكون سلطة فعلية على الجهات المتورطة في هذه الانتهاكات، باعتبار أن استمرار نفوذهم وإفلاتهم من المحاسبة يساهم بشكل مباشر في استمرار ارتكاب الجرائم.

وندعو المحكمة إلى إخضاع أي ادعاءات من السلطات الليبية بشأن وجود تحقيقات أو إجراءات محاسبة محلية لتقييم صارم يستند إلى معايير الجدية والاستقلالية والفعالية، وضمان ألا تُستخدم هذه الادعاءات كوسيلة لتعطيل اختصاص المحكمة أو كغطاء لحماية المطلوبين من التسليم والمساءلة.

السيدات والسادة،

ما نسمعه من الضحايا في ليبيا اليوم ليس مطالبة بوعود جديدة، بل بمسار واضح ومستمر نحو العدالة. لقد أعادت قضية خالد الهيشري شيئًا من الأمل إلى كثير من الضحايا والناجين، لكنها لن تكون كافية ما لم تتبعها خطوات أخرى تعكس التزامًا حقيقيًا بمواصلة المحاسبة.

وتؤكد رصد أن العدالة في ليبيا لا تزال ممكنة، لكنها تتطلب استمرار عمل المحكمة، وتوسيع نطاق المساءلة، وملاحقة المسؤولين الأعلى مستوى، وضمان تنفيذ أوامر القبض، وتعزيز حماية الضحايا والشهود. فهذه ليست مطالب نظرية، بل شروط أساسية للحفاظ على ثقة الضحايا في العدالة الدولية، ولإثبات أن الإفلات من العقاب ليس قدرًا محتومًا في ليبيا.

شكرًا لكم.

للتواصل

نور خليفة
مسؤولة التواصل والاتصال
Nour@lcw.ngo

علي عمر
المدير التنفيذي
Ali@lcw.ngo

تابع عملنا!
@LCWNGO